S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24926
9 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

UN/SA COLLECTION
DEC 11 1992
UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف باحالة الرسالة المرفقة الموجهة اليكم من صاحب الفخامة السيد خوسيه ادواردو دوس سانتوس ، رئيس جمهورية أنغولا راجيا أن تحظى بعنايتكم العاجلة ، وأن تعمم بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أفونصو فان - دونم "مبندا"
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة من رئيس جمهورية أنغولا الى الأمين العام

أبلغت بمواقف الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (الاتحاد) الواردة في الرسالة الموجهة من السيد جوناس سافنبي الى السيد ماراك غولدنغ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة .

ونحن نحيط علما بقبول الاتحاد نتيجة الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ومع ذلك نجد لزاما علينا أن نعرب عن قلقنا ازاء ما أشير اليه من أنها مزيفة بشكل يمكن اثباته وأنها تضمنت مخالفات لأنها لم تتفق مع البيان الذي أدلت به في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الآنسة مارجريت انستي الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة .

والقبول الذي أعرب عنه مؤخرا لنتائج الانتخابات يزيد الأمر غموضا حيث أنه لا يمكن أن يستشف من الرسالة أن رغبة الاتحاد في المضي نحو جولة ثانية تعني اعترافه واحترامه لجميع الهيئات المنتخبة بشكل ديمقراطي .

وفي هذه الظروف ، فموقف الحكومة هو أنه ينبغي للاتحاد امتثال المادة ٤ من القانون الدستوري وغيره من التشريعات السارية على الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالاشتراك في الحياة السياسية فضلا عن الوسائل الديمقراطية والسلمية التي يمكن استخدامها .

ومما ينبغي أن أؤكده أن الاتحاد قد شارك في مناقشة واعداد هذه القوانين ، على النحو الذي تبينه المحاضر التي وقعها وعلى ذلك ينبغي أن يكون مسؤولا ، من الناحيتن المدنية والجنائية على حد سواء ، عن الأضرار التي لحقت بالدولة وبالأطراف الثالثة .

وترى الحكومة أن حل ما يسمى بالأزمة الأنغولية ، يجب أن يعتمد ، اضافة على قبول نتائج الانتخابات بشكل لا لبس فيه ، على ما يلي :

١ - امتثال اتفاقات بيسيسي التي تتضمن :

(أ) وقف اطلاق النار ، وبالتالي أن تتحقق كحد أدنى من الاشتراطات ، عودة القوات العسكرية التابعة للاتحاد الى نفس ظروفها التي كانت عليها في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر وذلك من أجل استئناف الاتفاقات المذكورة ؛

(ب) تجريد الاتحاد من الصفة العسكرية ونزع سلاحه ؛

(ج) اشتراك الاتحاد في تشكيل القوات المسلحة الأنغولية ؛

(د) إعادة المركز القانوني للاتحاد ؛

(هـ) توسيع نطاق الادارة الحكومية على نحو فعال لتشمل الاقليم الوطني بأكمله ؛

(و) اشتراك النواب التابعين للاتحاد في الجمعية الوطنية المنتخبة .

٢ - ولتنفيذ هذه المهام ، والتي بانجازها ستكون الشروط قد استوفيت فيما يتعلق بانتخابات الاعادة لمنصب الرئيس ، من المستصوب زيادة دور الأمم المتحدة .

واشتراك الأمم المتحدة في عملية السلم وعملية تطبيق الديمقراطية في أنغولا سينتهي بإجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية ، والتي لم يمكن اجراؤها خلال الـ ٣٠ يوما المنصوص عليها في قانون الانتخابات بسبب الحالة التي خلقها الاتحاد . وعلى ذلك ، فأنا أطلب من سعادتكم أن تقدموا الى مجلس الأمن طلبا بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وذلك لينظر فيه . ويمكن أن يكون طابع هذه الولاية في ظل الظروف الجديدة موضوع مناقشة بين الحكومة والأمم المتحدة .

٣ - وأريد التأكيد على أن الحكومة الراهنة تعتقد أن المهام التي قام بتأديتها المراقبون الدوليون ، وهم بالتحديد البرتغال ، وروسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والمهام التي أدتها الأمم المتحدة تكمل كل منها الأخرى ، ولما كان الحال كذلك ، فإننا نواصل اعتبارها مفيدة للعملية الجارية وإن جرت بطريقة معدلة وفقا للاطار المؤسسي الجديد ، وذلك عندما تبدأ الهيئات المنتخبة بشكل ديمقراطي الاضطلاع بعملها . وقد أعرب الاجتماع الأخير للأحزاب السياسية عن الرأي نفسه ، ونحن على قناعة من أن الحكومة التالية لن تحيد عن هذا الموقف .

٤ - ونود أن نطلب منكم يا صاحب السعادة النظر في اطار المنظمة التي تتولون قيادتها ، في امكانية دراسة طريقة تشترك بها الأمم المتحدة في ضمان سلامة زعماء الاتحاد ، لفترة معينة من الزمن ، لأنه طالما لم تخفف حدة سوء الظن عدم الثقة الذي يساور المنظمة الأخيرة ، يمكن أن تشكل هذه المسألة ذريعة لعدم اشتراكها في هذه الأعمال الهامة والتي لا غنى عنها لقيام مؤسسات البلد بعملها ولتنفيذ اتفاقات بيسيسي .

أما فيما يتعلق بأعضاء الاتحاد الموجودين في لواندا ، والمحتجزين من قبل الحكومة ، فأنا أرغب في تأكيد أن حالتهم يجب معالجتها في اطار حل شامل للأزمة لأن هناك في المناطق التي يحتلها الاتحاد موظفون ومسؤولون حكوميون تحت الاحتجاز .

(توقيع) خوسيه ادواردو دوس سانتوس
رئيس جمهورية أنغولا

- - - - -